وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

بحث مقدم .الى جامعة ميسان /كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد هو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد

عنوان البحث

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق

بحث مقدم من قبل الطالب
جعفر باقر عبد
محمد طالب صبيح

بإشراف
د. مظهر عبد الجبار

2024م

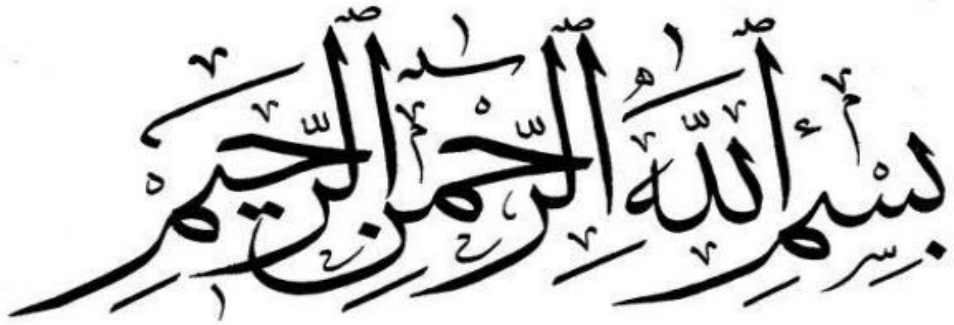

صدق الله العلي العظيم

سورة الضحى:اية رقم 5

اسم الموضوع رقم الصفحة

الاية القرآنية 2
الاهداء. 4
شكر والتقدير 5
خلاصة 6
مقدمة البحث 7
مشكلة البحث 8
هدف البحث 8
فرضية البحث 8
اهمية البحث 8

المبحث الاول –

الفصل الاول – مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.....9-17

1-خصائص الاستثمار الاجنبي

2-اهداف الاستثمار الاجنبي

3-انواع الاستثمار الاجنبي

4-اشكال الاستثمار الاجنبي

5-محددات الاستثمار الاجنبي

6-حوافز جذب الاستثمار الاجنبي

7-سياسات جذب الاستثمار الاجنبي

الفصل الثاني – مفهوم التنمية 18-27

1-نشاة التنمية

2-اهداف التنمية

3- انواع التنمية

4- معوقات التنمية

5- التنمية العراقية في ظل ضبابية النهج الفكري

المبحث الثاني-

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي وأثره على التنمية الاقتصادية.....28-32

الاستنتاجات.....33

التوصيات.....34

قائمة المصادر 35-36

الإهداء

ألى

سيدي ومولاي أبا تراب زاد اليتامى وأنيس الفقراء أمير المؤمنين وسيد البلغاء والمتكلمين أسد الله الغالب الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)

إلى ....

من سعى في رسم البسمة على وجهي .. ورفع عني مصاعب الدهر .. ومثلي الأعلى في الحياة .. أبي

إلى ...

تلك التي ما زال دعائها يلازمني ... تتناغم همساتها على مسامعي ... لمساتها على جبيني .. تمسح دمعي .. تقبل خدي .. تلك هي أمي

إلى ....

شموع العلم المضيئة حولي بدءاً بالذين زادوني طموحا وفخراً بهم وكانوا لي سور أمان في ارض الحياة

شكر والتقدير

الحمد الله الذى علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على نبينا الأكرم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه معاني المنتجبين.

انطلاقا من قول المصطفى صلى الله عليه واله وسلم ((من لا يشكر الناس لا يشكر الله وبكل الاعتراف بالفضل والجميل لكل من ساهم بالرأي والمشورة. أو قام بجهد مهما كان حجمه والى كل من تعلمت على يديه علما ، أو استلهمت منه فكرا أو أسدى لي نصحا أن هذا خير مكان يعترف فيه بالفضل لذويه والعرفان بالجميل لأصحابه وبكل تلك المعاني الجميلة اتقدم بالشكر الجزيل بعد الله عز وجل لصرح جامعة مسان والشكر موصول لكلية الادارة والاقتصاد قسم الاقتصاد ممثلا برئيسة وأعضاء هيئة التدريس الموقرين على ما قدموه من علم وتوجيه طيلة دراستي. كما اتقدم بشكري وعميق امتناني إلى الأستاذ الفاضل حيدر صباح طعمة الذي أشرف على هذا البحث الذي كان للتوجيه القيم والآراء السديدة وعطائه المتواصل الأثر الفاعل في انجاز هذا الجهد وإخراجه في صورته النهائية . وأخيراً اتقدم بشكري الكبير لعائلتي التي تحملت العبء الأكبر من أجل

إكمال دراستي.

المستخلص

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد أي دولة من خلال القيمة المضافة ووسائل الانتاج الحديثة والتكنلوجيا المتطورة التي يدخلها إلى البلد المضيف، وتكون اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي من خلال الاختلالات الهيكلية وما تعاني منه أغلب المؤسسات العراقية من تخلف ودمار نتيجة الظروف التي مر بها البلد ، وقد سعى العراق إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق استبعاد القيود على حركة رؤوس الأموال ومنح الحوافز السخية للمستثمرين الأجانب، كل ذلك. ليس لكونه مصدرا بديلا او مكملا لتمويل التنمية الاقتصادية والما في نقل القدرات التكنلوجية المتطورة والمهارات التنظيمية والإدارية والتسويقية وغير ذلك من المدخلات الهامة من الخارج، ويشكل اداة للاندماج في الشبكات الدولية للانتاج والتسويق والتوزيع وأداة لتحسين القدرة التنافسية الدولية للشركات والاداء

وبالرغم من تميز العراق عن الكثير من الدول بامتلاكه ثروات هائلة من الموارد الاقتصادية والبشرية الفنية اضافة إلى كونه سوقا واسعا تجعل منه منطقة جذب للاستثمارات الاجنبية المباشرة، الا أن المشاكل الكبيرة التي تقف بوجه تطور الاستثمارات الأجنبية كانعدام الشفافية وتدني البنى التحتية إضافة إلى المحددات السياسية والأمنية التي يجب على الدولة معالجتها وتهيئة المناخ الملائم لجذب رؤوس الأموال الاجنبية.

مقدمة البحث

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر احد العوامل المؤثرة في تطور البلدان ونموها واحد مؤشرات انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية في ظل سياسات الخصخصة وزيادة التحول نحو آلية السوق وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية بين مختلف البلدان ان هذا النوع من الاستثمار يساهم في رفع كفاءة الاقتصاد من خلال انعكاساته في تطوير قدرات الأفراد وتعزيز الموجودات المالية في البلد المضيف إضافة لمساهمته في زيادة عوامل الإنتاج ونقل التقانة ورفع كفاءة ومهارات قوة العمل من خلال التدريب والتأهيل وكذلك يعمل على زيادة الخبرات الإدارية والتنظيمية لإدارة المشروعات وإدخال برامج إنتاجية متنوعة قد لا تتوافر عليها الاستثمارات المحلية هذا فضلا عن ايجاد حالة من الترابط الاقتصاد البلد المضيف بشبكات الإنتاج العالمية وتهتم البلدان العربية في جذب الاستثمارات الاجنبية بوصفها احد مصادر سد الفجوة بين الموارد الأجنبية والموارد المحلية من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الملائم وتحديث الأطر التنظيمية والتشريعية المحددة للاستثمار فضلا عن توافر متطلبات تسهيل أعمال الشركات المستثمرة وينبغي أن نعلم أن زيادة التدفقات الاستثمارية لا تقتصر أهميتها على البلدان النامية ومنها العربية بل تمتد إلى البلدان المتقدمة أيضا وذلك لدورها في زيادة قدرة الاقتصاد على توليد الدخل والإنتاج والتوزيع المصادر الإنتاج ونقل التقانة وانطلاقا من ذلك تسعى البلدان النامية ومنها العراق وبسبب ظروفها الاقتصادية وقلة مواردها المالية ونقص الخبرات وتردي الحالة التنظيمية والإدارية وضيق قاعدة الصادرات وانخفاض معدلات الادخار والاستثمار المحلي المحدود فيها وتدني معدلات نمو الناتج المحلي إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحفيزه للمساعدة في توسيع قاعدة الاقتصاد المحلي وزيادة إنتاجيته من خلال إنشاء نظم واليات جديدة لتشجيع النشاط الاستثماري وإزالة العديد من القيود والحواجز أمام حركة رؤوس الأموال الأجنبية.

مشكلة البحث

تنصف معظم الدول النامية بضعف إمكانياتها المادية اللازمة لرفع معدل الادخار ومن ثم الاستثمار إلى المستويات المطلوبة، لكسر حلقة الفقر والانطلاق في عمليه التنمية، لهذا لابد من الاستعانة بمصادر خارجية الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر لتعزيز الإمكانيات الذاتية من هذه المصادر، ولو بشكل مؤقت.

هدف البحث :

يسعى لقياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد العراقي ودور هذه الاستثمارات في تنمية قطاعات الاقتصاد بصورة عامة، فضلا عن دور هذه المؤسسات أو البلدان أو الأشخاص المستثمرين ومسؤولياتهم الاجتماعية والبيئية.

فرضية البحث:

الاستثمار الاجنبي المباشر له تأثير كبير على تحفيز الاستثمار المحلي ويشترك معه في تحقيق النمو الاقتصادي.

اهمية البحث

تأتي أهمية البحث من الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر

تمويل دولي يحتاجه العراق في ظل سيطرة القطاع النفطي على اقتصاده وتذبذب اسعاره مما يؤثر سلبا على ميزانية البلد اضافة الى ان العراق بحاجة الى مثل هذه الاستثمارات لتمويل المشاريع المختلفة والمتنوعة والبنى التحتية.

المبحث الأول

الفصل الاول :مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر: وفقاً لصندوق النقد الدولي، الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من أنواع الاستثمار تعكس الاستثمارات الدولية غاية حصول الكيان المقيم في اقتصاد ما على مصلحه مستمرة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد ثاني. ويأتي هذا الاهتمام على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة، بالإضافة لتمتع المستثمر الأجنبي بدرجة عالية من التأثير في إدارة المؤسسة

- أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لقد وضحت مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر أنه:

وهو استثمار يسمح بأمكانية تحقيق تأثير حقيقي على إدارة المؤسسات، باستخدام وسائل مثل إنشاء مؤسسة و توسعها، أو المساهمة في مؤسسة قائمة، أو الإقراض طويل الأجل في بلد ثاني. أما عن منظمة الأونكتاد لقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر أن هو استثمار يستثمر الأموال الأجنبية في أصول وأصول ثابتة لبلد معين يقوم على علاقات طويلة الأمد مع المستثمر في الدولة الأخرى. وهو يبين المصالح المستمرة والسيطرة من خلال مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي إلى بلد آخر غير البلد الأصلي للمستثمر يمكننا تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر مما سبق بأنه إقامة مشروعات استثمارية توسعيه أو جديدة

المشاريع القائمة في البلد المضيف، ولكن لها الحق في السيطرة على البلد أو الشركة أو المستثمر الفردي وإدارتها

"يُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر " : استثمار الأموال الأجنبية غير المحلية بالأصول الرأسمالية الثابتة في بلد معين وينطوي على علاقة طويلة الأمد. تعكس مصلحة المستثمر الأجنبي والذي قد يكون فرداً أو شركة ومؤسسة لها الحق في إدارة أصول تابعه لها من بلدها أو بلد إقامتها التي تتواجد فيها. (1)

يتضمن التعريف عدداً من الدلالات، منها أنها استثمار في أصول ذات طبيعة ثابتة بالتالي يتم إدارتها مباشرة من خلال المستثمر الأجنبي، أن تمويل الاستثمارات يتم من خلال رأس المال الذي يقدمه الأجنبي. المستثمر، (2) يتم تعريف مفهوم الاستثمار الأجنبي بأنه المستثمر الأجنبي الطبيعي أو الاعتباري الذي يرغب أن يستثمر أمواله النقدية أو العينية في أي نشاط اقتصادي أو مشروع استثماري في أي بلد غير البلد التي يقيم فيها وفقا للقوانين المعمول بها في تلك الدولة(3)

---

1 – الأونكتاد ، 2004، الكشف عن البيانات الخاصة بتأثير الشركات على المجتمع الاتجاهات والقضايا الحالية، الأمم المتحدة، نيويورك.

2 – البنك الدولي 2020، تقرير عن الوضع العام في العراق، مجموعة البنك الدولي، المنطقة الدولية بغداد العراق

3.الزبيدي، محمد ناجي، (2008) ،الاستثمار الاجنبي المباشر في انماء المناطق الحرة،اطروحة مقدمه الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد

4.الجميل،سرمد ،(2002) تمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والادوات، مطبعة جامعه الموصل

5.www.ahewar.org/debat/show.art

- **خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر "**

مما سبق يمكن أن نوضح مجموعة. من الخصائص مميزات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالنقاط التالية:

1. يتمتع المستثمر الأجنبي بأحقية الملكية أو الإدارة في جزء أو كل الاستثمارات في المشروع .

2. المستثمر هو الذي يتولى أدارة المشروع مع المستثمر الوطني أن كان الاستثمار مشتركا.

.3. يقوم المستثمر الأجنبي بنقل الموارد المالية والتكنولوجية وخبرته إلى البلد لتي يستثمر فيها.

4. يتوجه الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة يحقق أكبر عائد صافي بعد طرح التكاليف.

5. يذهب المستثمر إلى البلاد التي تتمتع بمناخ استثماري ملائم .

- اهداف الاستثمار الأجنبي

"ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على علاقات طويلة الأمد تعكس مصلحة المستثمر في دولة أخرى، والذي له الحق في إدارة أصوله، وله سيطرة عليا من الدولة الأجنبية. يهدف الاستثمار الأجنبي إلى ما يلي:

1. البحث عن المصادر: يشمل هذا النوع من الاستثمار استغلال الميزة النسبية للبلاد، وخاصة مواردها الغنية .

2. بحث السوق. هذا النوع يلبي للمستهلك متطلباته في أسواق الدول المضيفة للاستثمارات.

3 البحث عن الكفاءة: يحدث هذا النوع من الاستثمار بين البلاد المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة مثل الأسواق الأوروبية المشتركة."

السيدية وسامي، موفق احمد وحلا ، 2010، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد الثمانون، العراق.

اختلفت أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدوافع والحوافز والملكية، ويمكن توضح على النحو التالي:

أولاً- أنواع الاستثمار من وجهة نظر الدول المصدرة وهي تنقسم إلى:

١-الاستثمارات الأفقية: يستهدف هذا النوع من الاستثمار سوق الدولة المضيفة لما يحمله من خبرة

وتسمى التكنولوجيا التي تستثمر في سلع وخدمات مماثلة في بلد المنشأ، بالاستثمارات الأفقية التي ترغب فيها الشركات الأجنبية، لأنها تزود البلد المضيف بالقدرات الإنتاجية والتسويقية والإدارية.

٢-**الأستثمارات العمودية**: يهدف النوع هذا من الاستثمار إلى إنتاج مواد أولية أو سلع وسيطة في الخارج لإدخالها في إنتاج المنتجات النهائية حيث يتم استخدامها في عملية الإنتاج المحلي. ويسمى الاستثمار العمودي الخلفي، وعندما تقوم الشركة بإنتاج وتسويق منتجاتها فإنها تكون أقرب إلى المستهلك النهائي، لذلك يطلق عليه الاستثمار العمودي الأمامي، حيث تضع الحكومة سياسات استثمارية تحكمها دخول كميات كبيرة من رأس المال الأجنبي.

3-الاستثمارات المختلطة: يهدف هذا النوع من الأستثمارات إلى إنتاج السلع والخدمات النهائية في الخارج بطريقة مستقلة تشبه تلك المنتجة في البلد الأصلي، وعندما تقوم إدارة الاستثمارات المختلفة بتقييم أنشطة الشركة، فإنها تشجع المشاريع المربحة. ولذلك تعمل الشركة على تحقيق أعلى ربحية للشركة الأم بغض النظر عن ذلك. مدى الفائدة المحققة للبلد المضيف.

ثانياً – أنواع الاستثمار من وجهة نظر البلد المضيف وهو ينقسم إلى :

الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات،

والاستثمارات الهادفة لزيادة الصادرات.

والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثالث . أنواع الاستثمار حسب ملكية المشروع الاستثماري الجزئية أو الكلية وينقسم إلى:

1 المشاريع المشتركة: هي اتفاقية طويلة الأمد بين الطرفين تقوم على إنشاء مشروع إنتاجي أو خدمي داخل الدولة المضيفة، سواء كان الطرف وطنياً أو قطاعاً خاصاً أو قطاعاً عاماً، ويشارك فيه ويملكه كشركة

شخصان اعتباريان أو طرفان أو أكثر من دولتين يتشاركون في الإدارة والخبرة ورأس المال وبراءات الاختراع والعلامات التجارية، حيث أن الطرف الأجنبي غالباً ما يكون شركة متعددة الجنسيات تمتلك ميزات لا يمتلكها الطرف المحلي.

- **2 المشروع مملوك بالكامل للمستثمر:** وهذا هو الشكل المفضل للشركات متعددة الجنسيات حيث يتم إنشاء فروع لها للإنتاج أو التسويق أو أي نوع من الأنشطة الخدمية أو الإنتاجية في البلد المضيف.

3-**الأستثمارات في المناطق الحرة.** تمثل المنطقة الحرة ذلك الجزء من الدولة المعزول عن المنطقة الجمركية والذي يتم فيه ممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة. وعندما تدخل هذه البضائع إلى المنطقة الحرة، فإنها تكون معفاة من الرسوم أو الضرائب.

4 -مشروعات عمليات التجميع: الاتفاق يكون بين طرفين أحدهما أجنبي والآخر محلي. يقوم الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الآخر بمكونات منتج معين للقيام بعملية التجميع لتكوين المنتج النهائي. في بعض الأحيان يقدم الطرف الأجنبي الخبرة والمعرفة اللازمة لتصميم المصنع وإدارة العمليات والصيانة والتخزين مقابل عائد متفق عليه، والذي يجوز أخذه.

تشكل المشاريع المجمعة استثمارًا مشتركًا أو يتم التحكم فيها بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي.

5. **الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الممولة:** وتزايدت هذه الظاهرة مع تزايد الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية وتأخذ شكل عقود امتياز لمدة (20-50) سنة، خاصة في الدول النامية، لسد فجوة الموارد المحلية من خلال...تدفق الاستثمارات الأجنبية في مجال البنية التحتية.(1)

ونظرا لتطورات العولمة كان لا بد من مواكبتها والتركيز على الاستثمار في مشاريع البنية التحتية لأنها الركيزة الأساسية لتأسيس الشركات في القطاعات الاقتصادية مما يخلق فرصا أكبر للاستثمار الأجنبي المباشر في مشاريع مشتركة تهدف إلى نقل الخبرة ورأس المال وبراءات الاختراع

صالح، قتيبه،(2005) استثمار الاجنبي ودورة في الاقتصاد الصيني. رسالة. مقدمة الى مجلس. كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

من وجهة نظر الشركات عبر الوطنية (أي المستثمرين الأجانب)، فإن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر هي المسارات أو الطرق أو...طرق غزو الأسواق العالمية تختلف هذه الأشكال باختلاف درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول المضيفة كما أن طبيعة النظام السياسي السائد تلعب دوراً في تحديد نوع وشكل الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تلعب خصائص الشركات عبر. ويلعب البنك الوطني دوراً في تحديد شكل الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث حجم الشركة وعدد العاملين وأنواع المنتجات التي تنتجها وخبرتها في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر. السوق المستهدف. بالإضافة إلى العائد المتوقع والتكاليف المتوقعة للمشروع. (12)

وينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس الملكية إلى الأنواع التالية:-

1- **الاستثمار الأجنبي المباشر المملوك بالكامل:** في هذا النوع من الاستثمار ملكية المشروع الاقتصادي أو النشاط الاقتصادي تعود بالكامل إلى الطرف المستثمر الأجنبي، وهذا النوع من الاستثمار وكثيراً ما يتمتع بدعم المستثمرين الأجانب. نظراً لتوفر الإدارة والسيطرة المطلقة .

2- **الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك:** هذا النوع من الاستثمار الأجنبي يوجد أكثر من جهة أو طرف لها حصة في ملكية المشروع أو النشاط الاقتصادي القائم أو المزمع إنشاؤه، أي أن جهة وطنية من الجمهور ويشارك القطاع و/أو القطاع الخاص إلى جانب الطرف الأجنبي. والتي غالباً ما تكون إحدى الشركات المتعددة الجنسيات ولأنها تمتلك التكنولوجيا الحديثة والخبرات الفنية التي يفتقر إليها الطرف الوطني أو المحلي، فإن هذه المشاركة تتم حسب اتفاق الأطراف المشاركة.

3- **الاستثمار الأجنبي المباشر في مشاريع وعمليات التجميع:** هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم المستثمر بتزويد المستثمر المحلي بمكونات منتج كالسيارات مثلا بحيث يتم تجميع هذا المنتج في مكانه. النموذج النهائي في البلدان المضيفة أو المتلقية. وفي معظم الحالات، يقدم المستثمر الأجنبي المعرفة اللازمة المتعلقة بالمشروع مثل التصميم والصيانة والتخزين والتسويق وغيرها، وقد تكون المشاريع هذه ملكية مملوكه أو مشتركه بالكامل لمستثمر أجنبي

1-صالح، قتيبه،(2005) استثمار الاجنبي ودورة في الاقتصاد الصيني. رسالة. مقدمة الى مجلس. كلية الادارة والاقتصاد في جامعة

2-www.alsbaah.com

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

"هناك العديد من العوامل التي تعتبر محددات للاستثمارات في البلد المضيف، من هذه المحددات أو العوامل الاقتصادية، والسياسية، والقانونية، والاجتماعية، وجميعها تعمل على تشكيل البيئة الاستثمارية للبلد، والمناخ الاستثماري للدولة المضيفة، لذا أنهما يلعبان دوراً أساسياً في قرار المستثمر الأجنبي، وسنحاول توضيح أهم محددات تدفق هذا النوع من الاستثمار"

أولاً: المحددات الاقتصادية:

هي المحددات التي تعتمد كلياً على توفير الموارد، وعلى حجم الأسواق للسلع والخدمات، بالإضافة إلى مميزات التكلفة في الإنتاج، يجب أن يصاحب ذلك حزمة من الحوافز التي سوف تساعد خلق بيئة اقتصادية سليمة، من حيث التحرر الاقتصادي ودرجة الانفتاح والمنافسة، وكذلك على البنية الهيكلية للاقتصاد.

ثانياً: المحددات السياسية:

كما نعلم فإن السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة، واستقرار الوضع السياسي في البلاد يعني استقرار اقتصاد هذا البلد، وفساد الوضع السياسي يعني فساد الوضع. للاقتصاد، كما إن الاستقرار السياسي في أي دولة له تأثير كبير على جذب الاستثمارات الأجنبية، ويتم اتخاذ القرار الاستثماري وفقاً للوضع السياسي والاستقرار الأمني في البلاد.

ثالثاً: المحددات والتشريعات القانونية:

وتتمثل هذه المحددات في قوانين وتشريعات الدولة المضيفة فيما يتعلق بالاستثمار، والتي توفر للمستثمر كافة الإعفاءات الضريبية والجمركية، و الحوافز و الحماية من المخاطر غير الاقتصادية، مثل المصادرة والتأميم. كما يضمن له القانون حق تحويل أرباحه إلى أي بلد بالإضافة إلى وضع السوق ودرجة المنافسة الغالبه والتي تتمثل بحجم الطلب على منتجات المشاريع الاستثمارية وإمكانية تسارعه في المناطق المستثمرة، بالإضافة إلى مخاطر المنافسة وترويج السلع، كما وهذا يستلزم مبالغ ضخمة وتكاليف تؤثر على تدفق الاستثمارات.

رابعا: المحددات الإدارية وهي:

1- يحتاج القطاع الصناعي إلى تدريب عالي الجودة لضمان تطوير مهارات القوى العاملة والإدارات في المجالات الإدارية والفنية.

2- تطوير القطاع الصناعي يتطلب مناخاً آمناً يمكن أن تتم فيه العمليات بشكل طبيعي مستقرة في أسوأ الظروف، وهذا ما لا تتوفر بعد فرص تطوير الصناعات في العراق.

3- إن تطوير الصناعات يتطلب ضرورة وجود نهج يحدد بوضوح موقف الحكومة من خصخصة هذا القطاع، لا سيما أن العراق يحتاج إلى صناعة نشطة تتميز ببيئة تنافسية تمتلك القدرة النمو الفني. سريع، ويمكنه الاستجابة بسرعة للظروف المتغيرة.

خامسا- المحددات المالية وهي:

1. التخوف من دخول الاستثمار الأجنبي إلى الصناعة العراقية بشكل مكثف والحد من دخول الشركات على العقود التي ينفذها المقاولون العراقيون.

2- ضعف التخصيصات المالية الحكومية لتوسيع وتنمية القطاع الصناعي .

3 - غياب الاستثمارات المحلية المرموقة وانخفاض القدرات المالية للبنوك المحلية ويسافر المستثمر العراقي إلى الخارج لاستثمار أمواله، خاصة في الدول المجاورة لأن المستثمرين تعرضوا للخطف ومساومة وتصفية مادية، مما دفعهم إلى النظر للاستثمار . هذا هو الحل الأمثل لإنقاذ أموالهم وأرواحهم

3- يضاف إلى ما سبق ارتفاع الدين الخارجي للاقتصاد الوطني العراقي.

سادسا: المحددات الفنية وهي:

أ . الحاجة المتزايدة للتجهيزات اللازمة لضمان الاستمرارية ومن ثم التطوير.

ب . التقلب النوعي، وتراجع الالتزام بالمعايير النوعية الدولية، ومحدودية إنتاج منتجات محددة مواصفات الجودة التي عفا عليها الزمن .

ج- افتقار الصناعة إلى مستوى قياسي منتظم للإنتاج، وعدم الاستقرار في المستوى النوعي للإنتاج.

د. تقتصر الصناعات على أنواع محددة جدًا (وتقليدية إلى حد كبير) من المنتجات.

1- الامارة.، لمى ،2010 ،محددات الاستثمار في الوطن العربي / العراق، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، العراق

2-اسماعيل وقاسم، محمد حسن وجمال، 2017 محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربي، صندوق النقد العربي

3-Azam,Muhammad,2010

"حوافز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"

لقد أصبحت عمليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سياسات تتبناها العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وفي الواقع، بدأت القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الانخفاض بشكل ملحوظ في العديد من هذه الدول، وأصبح هذا الاستثمار ظاهرة بدأت تتزايد منذ بداية الثمانينات، خاصة بعد أزمة الديون وتفاقمها، ومع هذا كان من الضروري تحديد هذه الحوافز التي يمكن للحكومات أن تعتمدها لجذب هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعناصر نجاحها.

أ: **الحوافز المالية العامة:**

تركز هذه الحوافز على هدف تخفيض الضرائب على المستثمر الأجنبي، ويمكن أن يتخذ هذا الهدف عدة طرق حسب الوعاء الضريبي ونظامه، من هذه الحوافز قاعدة الربح وقاعدة الاستثمار. الرأسمالية، قاعدة التصدير وقاعده الاستيراد.

ب:الحوافز المالية:

وتشمل تقديم المخصصات المالية مباشرة للشركات لتمويل استثمارات أجنبية جديدة أو بعض العمليات أو تحمل التكاليف الرأسمالية. وتشمل الأنواع الشائعة المنح والإعانات الحكومية والمشاركة الحكومية.

وتجدر الإشارة إلى أن تحفيز الاستثمار لا ينطوي على فوائد فحسب، بل ينطوي أيضًا على تكاليف إدارية مالياً واجتماعياً، قد يؤدي أيضاً إلى تشوهات في الإنتاج والسوق. ولذلك يجب قياس الكفاءة الاقتصادية لهذه الحوافز بشكل دقيق، ولا ينبغي مقارنة عملية تحفيز الاستثمار لجذبه بعملية دخول الاستثمار دون حافز. وبشكل عام، فإن القدرة على وضع وتطبيق الحوافز هي مسألة تختلف من بلد إلى آخر، إذ قد تخضع العملية لضغوط سياسية واقتصادية. ومن الناحية الاجتماعية فإن تحفيز الاستثمارات الأجنبية يعتمد على أسس ينبغي أن تقوم على فهم ودراسة واضحة للآثار الإيجابية والسلبية الناتجة عن ذلك الاستثمار.

سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا – سياسات تشجيع الصادرات:

الاهتمام بالتوجه نحو التصدير بهدف تنمية الصادرات وإيجاد مصادر إمداد محلية للشركات الأجنبية في الدول النامية، والاستفادة من البحث العلمي والتطوير في تطوير الإنتاج وتوجيه جزء من أرباح الشركات الأجنبية لإعادة استثمارها في البلدان النامية، واختيار الفنيين والمسؤولين للشركات الأجنبية العاملة من مواطني البلد المضيف، ومشاركة المواطنين والقطاع الخاص في رأس مال الشركة الأجنبية، والإفصاح من خلال التقارير والبيانات المالية لهذه الشركات عن أنشطتها في البلدان النامية، وبقية الدول الأخرى.

ثانيًا . **سياسة تبني التكنولوجيا الحديثة**

للتكنولوجيا دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال رفع مستوى الإنتاج بما يحقق القدرة التنافسية ذات الجاذبية العالية للاستثمار الأجنبي المباشر. شهد قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات تطوراً واسع مع عولمة الاتصالات، بالإضافة إلى إنشاء العديد من مراكز التدريب المهني والتقني وتوجيه لنشاطها .

ثالثاً: **سياسة تحرير الأسعار**

هناك العديد من الإجراءات التي تعتمد عليها سياسة الأسعار والتي تهدف إلى تحرير الأسعار من تدخل الدولة بحيث قوى السوق تعطي الدور الأكبر في السماح للقطاع الخاص باستيراد وبيع السلع وتخصيص الموارد، فضلا عن إنشاء هيئات الرقابة والمتابعة و الهيئات التنظيمية لخدمة البيئة الأساسية التي تتميز بخصائص الاحتكار الطبيعي.

رابعا: **خصخصة مؤسسات القطاع العام**

وتعتبر هذه السياسة إحدى الطرق الرئيسية لحل مشاكل القطاع العام والعجز في ميزان المدفوعات وتراجع الكفاءة الاقتصادية مما دعا إلى خصخصة القطاع العام لتسهيل حركة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلدان النامية أسوة بالبلدان المتقدمة التي اعتمدتها المؤسسات الدولية مثل وصفات صندوق النقد الدولي في سياسات الإصلاح الاقتصادي و برامج التكيف الهيكلي، وإعطاء حقوق الملكية الكاملة، ووضع قواعد الاندماج مع الشركات الأجنبية، وإعطاء التسهيلات الإجرائية لحماية المستثمر لأن الخصخصة تلعب دورا هاما في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

مصدر سابق

الفصل الثاني

مفهوم التنمية :هناك تعريفات عديدة لمفهوم التنمية وهي كما يلي:

التنمية لغةً :هي نمو الشيء وارتفاعه وانتقاله من مكان إلى آخر.

" التنمية اصطلاحاً: هي تحقيق زيادة سريعة وتراكمية ودائمة خلال فترة زمنية في الإنتاج الوطني وخدمة المجتمع نتيجة استخدام الجهود العلمية. والعملية في نشاطات حكومية وشعبية مشتركة. التنمية هي عملية تحسين المجتمع، ونقله إلى وضع أفضل مما هو عليه، من خلال استغلال الطاقات المختلفة المتوفرة لدى أفراد المجتمع، وتوجيه استخدامها نحو الأفضل. كما يختلف مفهوم التنمية عن التنمية الشاملة. أثناء تنفيذ برامج التنمية، تهتم التنمية الشاملة بالبرامج طويلة المدى وعمليات التنمية الحضرية للمجتمعات الفقيرة بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية.

التنمية الاقتصادية : أصبحت التنمية الاقتصادية شرطا لابد منه للعيش الكريم في وقتنا الحاضر. إن الشعوب المتخلفة، التي لا تمتلك قدرة السيطرة اقتصاداتها، تفتقر تقريبًا إلى أي درجة من الاستقلالية في حياتها الاجتماعية والثقافية. لن تتمكن الشعوب المسلمة من الصمود أمام القوى المناهضة للإسلام في العالم ما لم تتمتع به بالأمن والقوة التي تأتي من خلال التنمية الاقتصادية. لن يتمكن المسلمون أيضًا من أداء مهمتهم في تبليغ رسالة الله تعالى إلى البشرية بالقول والعمل إذا كانوا فقراء وأجبروا على التسول والاقتراض من أجل البقاء. بل ينبغي أن يكونوا في مقام المعطي، فالعطاء يجلب حسن النية ويسهل مهمة التبليغ. كل هذا يجعل التنمية الموضوع الأكثر أهمية في الاقتصاد."

.development", merriam-webster. Edited".1

What is development?", soas" ↑.2

نشأة التنمية

ولد مفهوم تنمية المجتمعات منذ حوالي 200 سنه، حيث لعبت أحداث الحرب العالمية الثانية دوراً مهماً في تطور المجتمعات في ذلك الوقت. تعتبر الحرب العالمية الثانية أحد الأسباب المباشرة والرئيسية لنشوء التنمية والحاجة إليها، حيث عانت المجتمعات المختلفة من العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وكانت هذه المشاكل تعتبر العجلة و القوة الدافعة وراء ضرورة تأهيل وبناء المجتمعات. ظهرت برامج التنمية المجتمعية وتأهيل المتضررين من الحرب في الفترة ما بين عامي 1940 و1945م، بالإضافة إلى تقديم القروض والمنح للدول الفقيرة والمحتاجة. خلال عام 1951م، أجرت الأمم المتحدة دراسة لتنمية المجتمع وأصدرت تعليمات محددة بدءاً بالبرامج التنموية والمساعدات الفنية للدول الفقيرة والمحتاجة.

---

٨ أ ب "History and Concept of Community Development", studylecturenotes, Retrieved 11/10/2022. Edited.

أهداف التنمية الاقتصادية

تسعى التنمية الاقتصادية لتحقيق مجموعة من الأهداف:

1. تحسين اقتصاد الدول المتخلفة من خلال السعي إلى إحداث تغييرات في البنية الاقتصادية وتوسع الطاقة الإنتاجية بالإضافة إلى الاهتمام بالزراعة، لا بد من الاهتمام بالصناعة، وبالتالي زيادة الناتج المحلي وتنوع الإنتاج في المجتمعات وتتزايد فرص العمل وتتحرر البلد تدريجياً من اعتمادها على العالم الخارجي".
2. تعمل على إعادة توزيع الدخل لأجل تحقيق العدالة لصالح الطبقات الفقيرة حتى لا تحتكر فئة معينة الدخل.
3. تهدف التنمية إلى تحسين جودة السلع والخدمات من أجل التأثير على أوضاع السكان في المجالات المختلفة ، مثل المجال التعليمي لرفع المستوى الثقافي.
4. تهدف التنمية إلى رفع الاستثمارات، وزيادة الدخل القومي، وتخفيض البطالة، وتحسين مهارات العاملين.
5. تهدف أيضا إلى القضاء على الفقر وتحقيق الاكتفاء الذاتي للأفراد.

---

https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9

أنواع التنمية :

هي عملية التغيير الشامل المخطط الذي يقوم به الإنسان للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل وبما يتوافق مع احتياجاته وقدراته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية. [1] وفيما يلي أنواع التنمية:

أولا: التنمية الاقتصادية : هي العملية التي يتم من خلالها تحويل الاقتصادات الوطنية البسيطة ذات الدخل المنخفض إلى اقتصادات صناعية حديثة. على الرغم من أن المصطلح يستخدم أحيانًا بشكل مترادف مع النمو الاقتصادي، إلا أنه يستخدم بشكل عام لوصف التغيير في اقتصاد بلد ما والذي يتضمن تحسينات كمية ونوعية[2]

ثانيا: التنمية السياسية : يمكن القول أن التنمية السياسية هي تسليط الضوء على النظام السياسي السائد في المجتمع واستيعاب كافة الأساليب التنموية لتحسينه. كما يقاس التطور السياسي في الدول بمدى تمتع أفرادها بجميع حقوقهم السياسية وسهولة استخدامها في القرارات المتعلقة بالدولة. تتم دراسة التنمية السياسية أيضًا من منظور معياري. ترتبط التنمية السياسية بالعلوم الاجتماعية التي تسعى إلى تطوير المجتمعات بشكل موجه ودقيق.[3]

ثالثا: التنمية الاجتماعية : يدور مفهوم التنمية الاجتماعية حول تحسين رفاهية جميع أفراد المجتمع. التنمية الاجتماعية تعني الاستثمار في الأفراد وطاقاتهم المتنوعة لتحسين مستويات معيشتهم وزيادة دخولهم المالية، بالإضافة إلى الحد من مشاكل الفقر والبطالة لتحقيق الاكتفاء الذاتي.[1]

رابعا: التنمية البيئية : يمكن القول أن التنمية البيئية هي السعي إلى إنشاء أنظمة اجتماعية و اقتصادية تقدر البيئة، محاولة تنفيذ مشاريع بيئية تتعلق بالأنشطة الإيجابية لأفراد المجتمعات تجاه البيئة والحد من الأساليب التي تعمل على تدمير البيئة. .[2]

---

1. There are 5 basic types of development.", prezi" ↑

2. economic development", britannica. Edited" ↑

3. What Is Political Development? A Constitutional Perspective", cambridge, Retrieved 11/10/2022. " ↑ Edited.

1. " What is social development?", gnb, Retrieved 11/10/2022. Edited.

2. What is Environmental Development", Igi-global, Retrieved 11/10/2022. Edited" ↑.

المعوقات الداخلية:

تواجه التنمية الاقتصادية عدداً من المعوقات الداخلية ومنها ما يلي :

1-المعوقات الاقتصادية المتمثلة بضعف الإنتاج وانخفاض مستواه بسبب قلة استخدام التكنولوجيا المتطورة وضعف الإمكانات البشريه والماديه.

2-معوقات اقتصاديةً تتمثل بالاعتماد على القطاع الزراعي وصادرات المنتجات الأولية، حيث يعتمدون على سلعة أو اثنين للتصدير. وتعمل البلدان النامية على تصديرها للدول المتقدمة بأسعار منخفضة، لتقوم هذه الدول بصنعها مرة أخرى وتصدير السلع بأسعار عالية.

3- معوقات الكثافة السكانية التي تشكل عبئا على الحكومة من حيث تقديم الخدمات والضغط على الموارد.

4-معوقات تضرر البنية التحتية في البلدان النامية، مما يؤثر على الاستثمار ويعيق عمله.

5- معوقات ضعف شبكات الاتصالات والمواصلات مما يزيد الوقت بإنجاز العمليات التجارية.

6- معوقات ضعف في التخطيط الاستراتيجي ووضع السياسات التطويرية في الدول المتخلفة، مما يؤثر على مقدرتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

---

https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9

المعوقات الخارجية:

" المعوقات الديون الخارجية للدول النامية. لأجل زيادة الاستثمار يعملون على الاقتراض الخارجي، لكنهم في الوقت نفسه لا يستثمرون القروض بالشكل الذي يعود عليهم بالربح نتيجة ضعف التخطيط والسياسات الاستراتيجية. وفي الوقت الذي كانت فيه سياسة الاقتراض على قدم وساق من أجل سد الفجوة التمويلية للمشاريع التنموية، كان الفساد الإداري والمالي والسياسي منتشرا بين أجهزة ومؤسسات الدولة في معظم الدول النامية. كما أدى الاقتراض لغرق هذه الدول بشكل أكبر في الديون نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، وفرضت البعض من الهيئات، مثل صندوق النقد الدولي، شروطها للاقتراض، مما كان له تأثير سياسي واجتماعي واقتصادي على الدول النامية.

باختصار، بالرغم من وجود العديد من النظريات حول التنمية الاقتصادية والدول النامية، إلا أنه لا تزال العديد من الدول التي لم تفلح في تحقيق ذلك، ولا يزال كذلك عدد الفقراء بالعالم مرتفعاً على الرغم من امتلاكهم للثروة. والموارد الطبيعية. تعتبر الدول العربية من الدول النامية المتخلفة التي تمتلك ثروات هائلة كبيرة، إلا أن السكان لا زالوا يعيشون ظروفاً معيشية صعبة في بعض الدول العربية، مثل لبنان، والعراق، ومصر، وغيرها.

---

https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9

عدم وجود إيديولوجيات واضحة تقوم عليها التنمية في أغلب الدول النامية، بما فيها العراق، أدى إلى وجود نوع من الارتباك وعدم الوضوح في السياسات التنموية اللاحقة. لذلك فإن هذه الدول مدعوة إلى تبني الأمور الفكرية المناسب الذي يضع التنمية نحو الطريق الصحيح، والذي يتم من خلاله تحديد شكل النظام الاقتصادي والسياسي ومصالحة الخارجية وشكل المؤسسات المصرفية والمالية ومؤسساته الاجتماعية ويعتبر المنظور الفكري هو المرشد الذي يقوم بتوجيه الأنظمة الاقتصادية لتبني الاستراتيجية المناسبة لكل مرحلة، ما ينتج عنه البرامج والأنظمة والسياسات والمشاريع اللازمة لتحقيق التنمية تبعا للأفق الزمني المنشود.

أسست المقاربات الفكرية التاريخية إلى إنشاء ثلاثة أنظمة اقتصادية:

1- الفكر الليبرالي

تاريخياً، يعتبر المنظور هذا هو الأقدم بين هذه المنظورات والذي يقوم على الحق المطلق في الملكية الخاصة. (أصل هذه الفلسفة ينبع من فرضية أن الثروة في المجتمعات تعود لأصل واحد، هو رغبة الفرد تحسين حالته المادية ويصبح هذا الاتجاه نحو الربحية المادية هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي). هذه الفلسفة هي أسست قيام نظام الرأسمالية القائم على الحرية الاقتصادية التي تدعو لأطلاق العنان لقوى السوق دون التحفظ، وهي حرية العمل والتجارة والانتاج ورأس المال، التي أصبح يطلق عليها اقتصادات السوق الحرة. . أدت هذه الفلسفة للحد من دور الدولة وجعلها حكومة وصاية توفر الأمن والدفاع فقط لا غير قد حققت الفلسفة الليبرالية والسوق الحرة وحيادية الدولة إنجازات اقتصادية كبيرة في دولها لأنها جاءت في سياق تطور تاريخي يتيح بنضج التجارب والأفكار إضافة إلا أن العلاقات الاقتصادية الدولية اتاحت لهذه القدرة التنافسية، إذ لا توجد سيطرة عالمية على الاقتصاد. وسمحت ظروف الحروب الباردة فيما بعد لبعض الدول المتخلفة بالإفلات من رباط التخلف بفضل المساعدات السخية لأقطاب الصراع ومقدرة الدول هذه على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أوطانها، فضلا عن عوامل القوى الداخلية وقد سمح ذلك لقوى جديدة بالظهور على الساحة العالمية، مثل آسيا

و الدول المستقلة. أصبح من المستحيل على الدول النامية أن تفعل هذا في ظل الظروف الدولية الجديدة التي تقوم على أساس المنافسة الدولية الشديدة على الأسواق في ظل توسع نطاق التطور و العولمة والتقسيم الدولي الجديد للعمل. بالإضافة أيضا للتخلف التاريخي الكبير الذي تعاني منه معظم الدول النامية. والذي بدوره سينتج رأسمالية داخلية لا تقدر على تحمل أعباء التنمية الشاملة وفق آليات السوق الحرة. تتركز اهتمامات وأولويات الرأسمالية المحلية على المجالات الاستثمارية التي تدر عوائد سريعة على المدى القصير، مثل الاستثمار التجاري والعقاري لذلك أصبح من المستحيل الاعتماد على القطاع الخاص لتحقيق التنمية الشاملة، بعيداً عن دور الحكومات وإشرافها و رقابتها وتخطيطها ويعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ضرورة لابد منها بهدف تسريع القضاء على التخلف. كما أن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي في الوقت الراهن لقيادة التنمية يعتبر أمر غير مرجح نظرا لعدم توفر البيئة المناسبة لجذب هذه الاستثمارات حاليا.

---

1. إسماعيل عبيد حمادي / خبير اقتصادي وزارة التخطيط / الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي

2.عبد الوهاب الأمين النظم الاقتصادية دراسة مقارنة / ١٩٨٦ / الكويت مطبعة الوطن / ص ٤المعالجة / مركز العراق للدراسات ص ٣٦.

2- الفكر الاشتراكي:

يعتبر رائدي الفكر الاشتراكي الملكية العامة لوسائل الإنتاج الأساس لحل التناقضات القائمة في المجتمعات الرأسمالية لقد وضع هذا المنظور الفكري أساسيات قيام النظام الاشتراكي الذي اعتمد التخطيط المركزي كونه الوسيلة الحاسمة لتوزيع الموارد الاقتصادية على الاستخدامات العديدة ولإعطاء الدولة دور حاسم في خلق السياسات والإنتاج. لم يلعب التوزيع والحوافز الشخصية أي دور في التنمية. وقد اتبعت الكثير من الدول غير المتقدمة هذا المنظور الأيديولوجي وخلقت أنظمة اشتراكية تناسب أوضاعها المادية والاجتماعية والتاريخية لكن إلا أن النهاية الدرامية لهذه الأنظمة وضعت هذا الفكر في مشكلة تاريخية، واعتبر فكرا غير قادر على خلق أنظمة اجتماعية حيوية واقتصادية.

بسبب أن هذا الفكر وقع في تحريم ثاني حيث أنهت على دور الفرد ومبادراته في الإبداع وأطلقت العنان لدور الحكومة . (إن عدم نجاح البرامج التنموية في الدول النامية ولد شعوراً بخيبة الأمل من التنمية والتطوير فيها. ولهذا دعا البعض من منظري التنمية للقول أن الخلل يبدأ من أساليب التنمية وفلسفتها. لذلك لا بد معالجة التقصير في الفكر التنموي.)

---

1. جيرالد ماير وروبرت بولد وين / التنمية الاقتصادية الجزء الأول / بيرو / ١٩٦٤ / مكبة لبنان / ص ١٦٢. والتر اليكان بمقدمة في التنمية الاقتصادية / ترجمة محمد عزيز / جامعة قار يونس / ١٩٨٣ ص ١١

3-المنهج المختلط:

أنه عدم توافق النهج الليبرالي والاشتراكي في أيجاد حل لمشاكل التنمية في كل الدول النامية بما فيها بلدنا العراق، يتطلب من الدول النامية المتخلفة أن تخلق أو تؤسس فكر جديد يستعير الجوانب الإيجابية في كل

من النظامين الرأسمالي والاشتراكي، حيث يأخذ من النظام الرأسمالي الحرية الاقتصادية و الملكية الخاصة ويأخذ من النظام الاشتراكي التوجيه والتخطيط والمراقبة والأشراف وهذا يتطلب إعادة النظر في محتوى الدولة وجعلها حكومة متدخلة تقوم برسم السياسات وتوجيه الأنشطة لتعديل مسار آلية السوق في الاتجاه المرغوب به لتحقيق الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج. يضع الاتجاه الفكري الأسس لقيام أنظمة اقتصادية ثانيه لأن هي ليست أسواق حرة ولا ايضا اقتصادات مخطط لها مركزيا، بل هي أسواق موجهة تكون بأشراف ورقابة حكومة البلد أي هي أحد مظاهر الرأسمالية الموجهة، والطبيعة السائدة لهذه الأسواق في مثل هذا النوع ليست أسواق للمنافسة الكاملة والتامة، بل هي أسواق المنافسة الاحتكارية. إن الحاجة لتدخل الدولة تأتي من خلال الظروف الموضوعية المتأصلة في الاقتصادات النامية المتخلفة لهذه البلدان. لذلك من المستحيل تحقق التنمية فقط بالاعتماد على القطاع الخاص وحده دون أن يكون للدولة تدخل. (إن تعقيدات وتشابك الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في بلدان نامية تلقي بظلالها الثقيلة والكبيرة على متخذي القرار وتساهم بنطاق كبير في تعطيل فعالية قوى السوق في معالجة الاختلالات الهيكلية ذات الصلة بتلك الدول. لقد أدت التعقيدات المذكورة لمخالفة الشروط الموضوعة اللازمة لعمل آليات ومعدات السوق بالعراق، وأن هذه الظروف تجعل من الاقتصاد العراقي اليوم من أكثر الدول التي تكون بحاجة إلى التخطيط والمتابعة في العالم.

---

1. مريم احمد القضايا التنمية في البلدان النامية / ٢٠٠٥ ص ٢٤٣ . – د. إسماعيل عبيد حمادي مصدر سابق / ص ٣٧ .

2. د. فلاح خلف الربيعي الاقتصاد العراقي بين أسلوب التخطيط ونظام السوق الحوار المتمدن العدد ٢٢٣٣ / في ٢٧/٣/٢٠٠٨/ ص 1

المبحث الثانى

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي وأثره على التنمية الاقتصادية

كما نعلم أن العراق بحاجة ماسة لأعاده إعمار البنى التحتية، وإعادة إعمار ما خلفته و دمرته الحروب والصراعات الدموية خلال السنوات السابقة إضافة إلى ذلك إنعاش القطاعات المهمة في العراق مثل القطاعات الصناعية والزراعية، والاتصالات، والتجارة، بالإضافة لتقادم الكثير من المشاريع، التي تحتاج إلى إعادة الأعمار والتحديث. لذلك يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الأسس لبناء اقتصاديات الدول التي كانت تعاني من الصراعات والحروب، وهو الأساس في تطوير اقتصاديات هذه الدول. لذلك إن هذا النوع من الاستثمار يساهم بشكل كبير في الحد من مشاكل تنويع القاعدة الاقتصادية والبطالة والعمل على تشغيل المشاريع المتوقفة والمتلكئة وتوسيع المشاريع وإنشاء مشاريع استثمارية جديدة (3-4) لكي يتمكن بلدنا العراق من تحقق التطوير و التنمية الاقتصادية وبالتالي التنمية المستدامة، والحد من معدلات الفقر والبطالة، ومعالجة كافة المشاكل منها البيئية و الاجتماعية ، عليه يتوجب توسيع مصادر الدخل، وتوجيه الاهتمام المتوازن لجميع القطاعات الاقتصادية، ولا سيما في الجانب الاقتصادي. الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أنها هي مصدر دخل ومصدر تمويل للمشاريع في كل قطاع اقتصادي. إن أي الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر ستؤدي لزيادة الناتج في هذا القطاع، بالتالي زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، وزيادة النسبة في مساهمة القطاع المستثمر في الناتج المحلي القومي، وبالتالي قلة الواردات. وزيادة وارتفاع الصادرات. بالتالي إن زيادة الاستثمار الأجنبي ستؤدي لإقامة الكثير من المشاريع الاستثمارية والحد من وجود البطالة، حيث هذه المشاريع سوف تستوعب كافة القوى العاملة وتزيد من قدراتها ومهاراتها، بالتالي زيادة في الطاقة الإنتاجية لكل قطاع موجود فيها وتتزايد الاستثمارات، مما يؤدي ذلك في النهاية لارتفاع تحسين مستويات الرفاهية الاقتصادية .

1-النجفي والرشاد سالم توفيق وايمان مصطفى،2010 متضمنات الاستثمار الاجنبي المباشر واشكاليات الزراعة، تنمية الرافدين، العدد99،مجلة 32 ،2010 ،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق

2-النجفي ،سالم توفيق،2005،اشكالية عدد الاستثمار الزراعي الاجنبي المباشر (مقاربات الاقتصادية)

شكل(1)
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

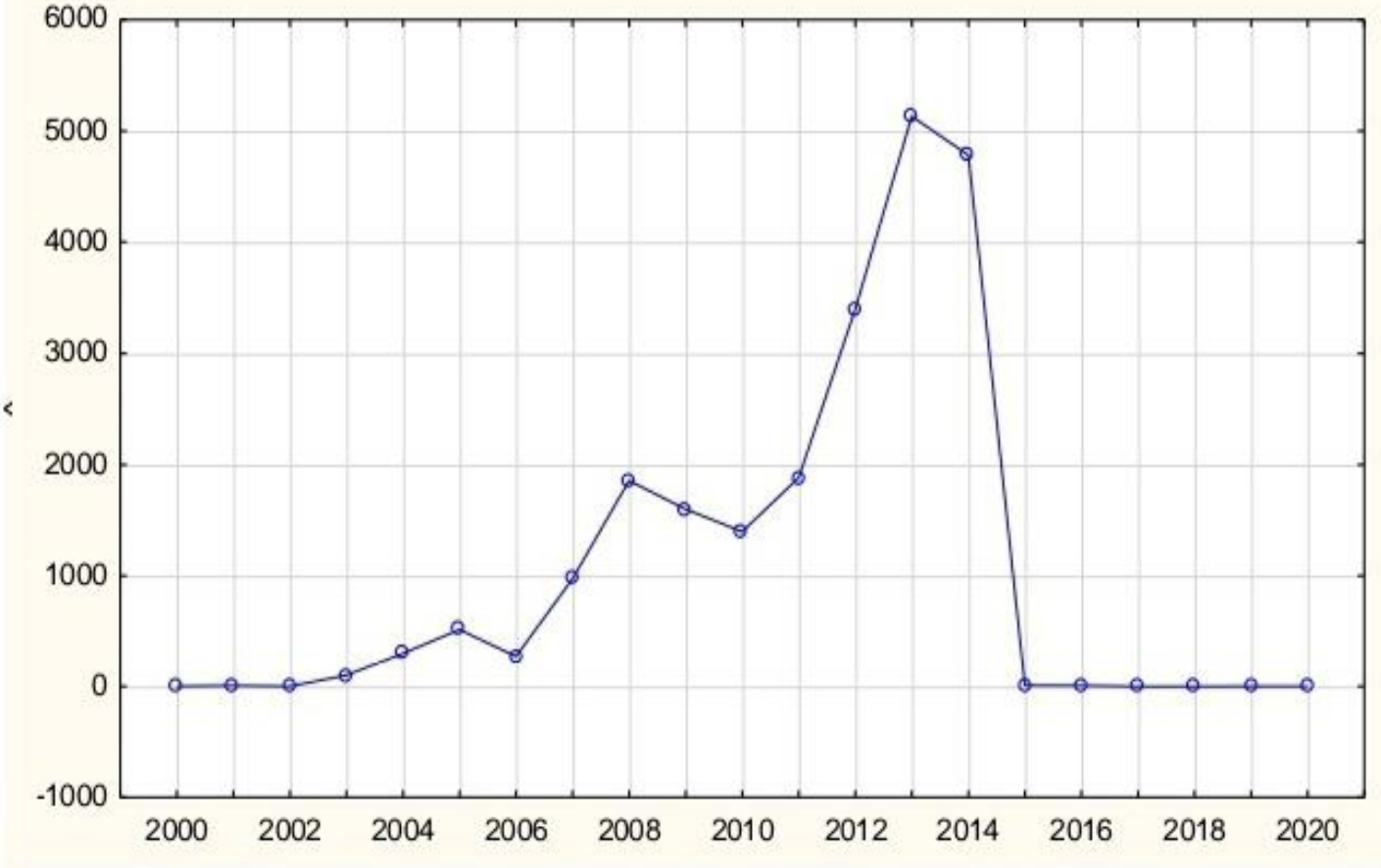

المصدر من إعداد الباحثين استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، 2022.

ومن الشكل (1) أعلاه **نلاحظ مدى التذبذب في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق وخارجه.**

لمدار عقدين من الزمن، نلاحظ أ التراجع الكبير بعد احتلال العصابات الارهابية لثلاث محافظات كان لها النصيب الكبير من تدفقات الاستثمار الأجنبي، حيث ساهمت البيئة الاستثمارية غير الواضحة وغير الآمنة لتراجع بشكل كبيرً في هذه التدفقات، مما أثر على الأوضاع بشكل عام للاقتصاد العراقي، ساهم في تراجع مساهمة الكثير من القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للعراق .

شكل(2)
مسار الناتج المحلي الإجمالي للعراق

المصدر من إعداد الباحثين استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء، 2022.

نلاحظ من شكل رقم (2) مسار الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة العقدين الماضيين، وحجم التقلب الذي يحدث فيه، لأسباب عديدة وكثيرة سواء اقتصادية أو سياسية أو أمنية، حيث تكبد العراق خسائر فادحة وكبيره جدا في الناتج المحلي الإجمالي للعراق نتيجة الصراعات الداخلية والحروب،، واحتلال. داعش والتحرر من عصابات داعش. لذلك يجب على حكومة العراق أن ينتقل من الصراعات والحروب إلى إعادة التأهيل والتحرر من سيطرة الدول والتوجه للسوق. البنك الدولي، 2020 (12). إضافة لذلك فإن الاقتصاد العراقي بعيد جدا عن التنويع، والقطاع النفطي هو المهيمن فيه فهو اقتصاد ريعي اغلبه يعتمد على مصدر واحد ، لذلك يجب على العراق الابتعاد عن الاعتماد الكلي على النفط والانتقال لتنويع مصادره المالية.

القياس الاقتصادي لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي:

يشير الانموذج القياسي لطريقة تقدير طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ، يعكس تجميعاً في إطار الاقتصاد الرياضي والإحصائي، حيث تُستخدم الأدوات لتحليل الظواهر الاقتصادية، من خلال قياسها كميًا والتنبؤ بها. واختبار فرضياته، وبحسب ما ذكر فإن النموذج الاقتصادي يتكون من عدة مراحل: الوصف، والتقدير، والاختبار، والتطبيق، والتنبؤ، وقد تم اعتماده على هذا النموذج التالي :

GDP=b+b1 fDI+E1

حيث أن :

الناتج المحلي الإجمالي المتغير المعتمد)GDp

الاستثمار الأجنبي المباشر(المتغير التفسيري)FDI

حد الخطأ E1=

بينما المتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي. الاستثمار الأجنبي المباشر (المتغير التوضيحي) هو الاستثمار الأجنبي المباشر.

بناءً على النموذج أعلاه وباستخدام البرنامج الإحصائي (STATISTICA)، تم اختيار النموذج اللوغاريتمي ليمثل الأنسب للبيانات المتوفرة في العراق للفترة (2000-2020)، وبعد اختباره أظهر التحليل

النجفي والرشاد سالم توفيق وايمان مصطفى،2010 متضمنات الاستثمار الاجنبي المباشر واشكاليات الزراعة، تنمية الرافدين، العدد99،مجلة 32 ،2010 ،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق

النتائج التالية:

lojx + 1.085 =y 0.3027

T=6.29

R-Sq = 67%

R-Sq(adj) = 59%

F= 39

ويوضح النموذج ما نسبته 67% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع حسب قيمة (معامل التحديد) R Sq-. ونلاحظ أن 33% هي مؤثرات من خارج النموذج. أما بالنسبة لقيمة معامل التحديد المعدل) - R (Sq(adj) فنلاحظ أنها كانت 59%، وهو مؤشر على مدى تأثير النموذج على المجتمع ككل. ونلاحظ أن المتغير المستقل له تأثير فعال على المتغير التابع وهو الاستثمار الأجنبي المباشر وقدرت قيمة الاختبار t بحوالي(6.29).

ومن ثم فمن المنطقي بما أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، فإن المرونة المقدرة للاستثمار الأجنبي المباشر كانت (0.3027)، أي أن زيادة الاستثمارات بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة الناتج بنسبة (30%)، ونلاحظ أن القيمة F كانت 39 دالة على أهمية النموذج ككل.

وأخيرا يمكن الاستنتاج بأن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر محددا أساسيا وله تأثير كبير على الناتج المحلي. ولذلك كلما ارتفع هذا المتغير كلما زادت مساهمة القطاعات المستثمر فيها في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تطور القطاعات ومن ثم تطور الاقتصاد ككل، أي أن هذه الاستثمارات لها تأثير ايجابي على التنمية الاقتصادية في العراق فهو أنه يجب أن تكون هناك حوافز قوية لتغيير البيئة الاستثمارية الحالية، وجعلها بيئة جاذبة لهذا النوع من الاستثمار.

الاستنتاجات

1-طالما يوجد نقص في مصادر تمويل التنمية واعادة التعمير في العراق فلابد من اللجوء للاستثمار الاجنبي المباشر اذ أنه يمثل احد مصادر التمويل الخارجي البديل للمصادر المالية المحلية.

2-عزل الاقتصاد العراقي عن حركة الاقتصاد العالمي لا يخدم العملية التنموية والتطور بل يعمل بالضد من ذلك باتجاه تخلف هذا الاقتصاد بما ينعكس ويأثر على حياة المواطن العراقي .

3-هناك مصالح مشتركة بين المستثمر الاجنبي والبلد المضيف للمستثمر لان كلاهما يربح من عملية الاستثمار ان البلد المضيف يكون هو اكبر الرابحين لان نتائج عملية الاستثمار سوف تبقى في ارض هذا البلد ويسجل لمصلحته خلال ما أحدثه من تنمية و تطوير البنية الاقتصادية وتطوير وتنمية المهارات ورفع مستوى الرفاهية الاقتصادية .

٤-الاستثمار المحلي يستنهض طالما يوجد هناك استثمار اجنبي في البلد فالأخير يمثل اضافات بشكل مباشر الى التراكم الرأسمالي داخل البلد المضيف من خلال زيادة قيمة وعدد التجهيزات الرأسمالية وحجم المشاريع الإنتاجية.

5-يجب الاعتراف بوجود محددات ومعوقات تواجه عمل ودخول الشركات الاجنبية وهي عديدة وشاملة تبدا بضعف عوامل الجذب ولا تنتهي بالبنية التحتية

6- الاستثمار الأجنبي المباشر ذو تأثير قوي ومعنوي في الناتج المحلي الإجمالي. ولقد قدرت قيمة اختبارt بنحو (6.29)، حيث ان زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر في البلد ستؤدي لزيادة نسبة المساهمة في قطاعات الاقتصاد في الناتج المحلي الإجمالي.

7-تذبذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق خلال فترة الدراسة الناتجة عن البيئة الاستثمارية المبهمة وغير الآمنة في انخفاض هذه التدفقات وبصورة كبيرة جدا، فضلاً عن التذبذب الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأسباب عديدة .

التوصيات

1"-إن دخول الاستثمار الأجنبي لابد أن يكون في مجالات يستفيد منها الاقتصاد العراقي في المستقبل لأن العراق بلد يوصف بوفرة موارده الطبيعية ، فإن المجالات التي يحبذ الاستثمار الأجنبي دخولها هي الصناعة التحويلية ، ومن الضروري أن يكون أسلوب الدخول هو من خلال المشاريع المشتركة ، وإن كانت المجالات الأخرى هي الأخرى بحاجة الى التطوير والتحديث.

2 -على الدولة المضيفة المفاضلة ما بين أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر الساعية لاجتذابه واختيار الشكل الذي يكون أكثر ملاءمة لواقعها الاقتصادي والذي تكون أكثر قدرة على التعامل معه والاستفادة منه

3-ان يتضمن الاستثمار الاجنبي وفق التعريف العلمي ادخال رؤوس الاموال النقدية والعينية من دولة المستثمر الى البلد المضيف من اجل الحصول على الامتياز الممنوح له وبعكسه لا يعتبر استثماراً اجنبياً.

4. ان الاستثمار المحلي يحفز ويستنهض طالما يوجد استثمار اجنبي في البلد فالأخير يمثل اضافات مباشره الى التراكم الرأسمالي داخل البلد المضيف من خلال زيادة عدد وقيمة وحجم المشاريع الانتاجية والتجهيزات الرأسمالية.

5. رسم استراتيجية واضحه للاستثمار الاجنبي لتحقيق التوازن بين مصلحة المستثمر والمصلحة الوطنية يتحدد بموجبها المجالات التي يدخلها الاستثمار الاجنبي والكيفية التي يدخل فيها دون ان يكون الباب مفتوحاً لجميع المجالات أي ان لا ندعو الى أي استثمارات بل التي يتطابق نوعها مع خطط وبرامج التنمية المطلوبة

6. ضرورة تشجيع دخول شركات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد تحديد القطاعات والمجال المطلوب الاستثمار فيه لاسيما إذا ما امتلكت الدول المضيفة مقومات جذب الاستثمار كتوفر الموارد الطبيعية وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم فضلاً عن إقامة المشاريع المشتركة التي تكون ملكيتها مناصفة بين الحكومة والشركات

7.إن مراجعة القوانين والتشريعات السابقة وتعديلها أو الإضافة عليها لأجل استقطاب الاستثمار الأجنبي، لابد أن تتضمن قوانين العمل في السوق وضوابط للمنافسة الإضافة الى وضع القوانين لمنع الاحتكار، وقوانين تحمي المستهلك من أي استغلال بالنسبة للأسعار و النوعية للسلع المنتجة والخدمات المقدمة ، ومنح المستهلك الحق في مقاضاة الجهة التي تتسبب في استغلاله أو ضرره سواء كانت محلية أم أجنبية"

قائمة مصادر المبحث الاول

1-السيدية وسامي، موفق احمد وحلا ، 2010، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد الثمانون، العراق.

2-صالح، قتيبه،(2005) استثمار الاجنبي ودورة في الاقتصاد الصيني. رسالة. مقدمة الى مجلس. كلية الادارة والاقتصاد في جامعة

-3www.alsbaah.com

4-الامارة.، لمى ،2010 ،محددات الاستثمار في الوطن العربي / العراق، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، العراق

5--اسماعيل وقاسم، محمد حسن وجمال، 2017 محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربي، صندوق النقد العربي

Azam,Muhammad,2010-6

7-مريم احمد القضايا التنمية في البلدان النامية / ٢٠٠٥ ص ٢٤٣ . – د. إسماعيل عبيد حمادي مصدر سابق / ص ٣٧ .

8. د. فلاح خلف الربيعي الاقتصاد العراقي بين أسلوب التخطيط ونظام السوق الحوار المتمدن العدد ٢٢٣٣ / في ٢٧/٣/٢٠٠٨/ ص 1

9. جيرالد ماير وروبرت بولد وين / التنمية الاقتصادية الجزء الأول / بيرو / ١٩٦٤ / مكبة لبنان / ص ١٦٢. والتر اليكان بمقدمة في التنمية الاقتصادية / ترجمة محمد عزيز / جامعة قار يونس / ١٩٨٣ ص ١١

10-إسماعيل عبيد حمادي / خبير اقتصادي وزارة التخطيط / الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي

11-عبد الوهاب الأمين النظم الاقتصادية دراسة مقارنة / ١٩٨٦ / الكويت مطبعة الوطن / ص ٤المعالجة / مركز العراق للدراسات ص ٣٦.

12- ^ أ ب "History and Concept of Community Development", studylecturenotes, Retrieved 11/10/2022. Edited.

13-https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9

14-"development", merriam-webster. Edited.

15-↑ "What is development?", soas

مصادر المبحث الثاني

1-النجفي والرشاد سالم توفيق وايمان مصطفى،2010 متضمنات الاستثمار الاجنبي المباشر واشكاليات الزراعة، تنمية الرافدين، العدد99،مجلة 32 ،2010 ،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق

2-النجفي ،سالم توفيق،2005،اشكالية عدد الاستثمار الزراعي الاجنبي المباشر (مقاربات الاقتصادية)